

نيل الأوطار ج: 5 ص: 29  
وقد تقرر في الأصول أن قول الصحابي ليس بحجة

---

نيل الأوطار ج: 5 ص: 176  
ويجاب بأن قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض  
المرفوع

---

نيل الأوطار ج: 6 ص: 214  
فليس على ذلك دليل إلا ما تقدم عن عائشة من بيعها للمدبرة  
التي سحرتها وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به  
لما مرة من أن قول الصحابي وفعله ليس بحجة

---

نيل الأوطار ج: 6 ص: 299  
ومن أمعن النظر لم يجد في الباب ما يصلح للاستدلال به على  
الفسخ بالمعنى المذكور ثم الفقهاء أما حديث كعب فلما أسلفنا  
من صريح في محل النزاع لذلك الاحتمال وأما أثر عمر فلما  
تقرر من أن قول الصحابي ليس بحجة

---

نيل الأوطار ج: 8 ص: 78  
والأحاديث المذكورة فيها دليل على جواز التحريق في بلاد العدو  
قال في الفتح ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد  
العدو وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور واحتجوا بوصية أبي بكر  
لحيوشه أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك وقد تقدمت في أول الباب  
وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا  
أصابوا ذلك في حال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على  
الطائف وهو نحو مما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان  
وبهذا قال أكثر أهل العلم وقال غيره إنما نهى أبو بكر عن ذلك لأنه  
قد علم أن تلك البلاد تفتح فأراد بقاءها على المسلمين انتهى  
ولا يخفى أن ما وقع من أبي بكر لا يصلح لمعارضة ما ثبت عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما تقرر من عدم حجية قول  
الصحابي

---

الإحكام للآمدي ج: 4 ص: 155  
النوع الثاني مذهب الصحابي وفيه مسألتان المسألة الأولى اتفق  
الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة  
على غيره من الصحابة المجتهدين إماماً كان أو حاكماً أو مفتياً  
واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين

فذهبت الأشاعرة والمعتزلة والشافعي في أحد قوليه وأحمد بن  
حنبل في إحدى الروايتين عنه والكرخي إلى أنه ليس بحجة وذهب  
مالك بن يروي والرازي والبرذعي من أصحاب أبي حنيفة  
والشافعي في قول له وأحمد بن حنبل في رواية له إلى أنه حجة  
مقدمة على القياس وذهب قوم إلى أنه إن خالف القياس فهو  
حجة وإلا فلا وذهب قوم إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر  
دون غيرهما والمختار أنه ليس بحجة مطلقاً

---

الإحكام لابن حزم ج: 2 ص: 202  
فصل ليس كل قول الصحابي إسناداً قال علي وإذا قال الصحابي  
السنة كذا وأمرنا بكذا فليس هذا إسناداً ولا يقطع على أنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينسب إلى أحد قول لم يرو أنه قاله  
ولم يقر برهان على أنه قاله

---